

قيل: إن الذين قتلوا مع حرام بن ملحان في تلك الغزوة سبعون صحابياً من قراء الصحابة، غير من قتل في غزوت أخرى، فلم ينقل أنه رضي الله عنه كان يزور أهلهم كما كان يزور أم سُلَيْم وأختها.

القول الثالث:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَحَرَّمَ لَأُمِّ حَرَامَ فِيْنِهَا إِثْمًا قَرَابَةً نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ .

أقوال العلماء في ذلك:

- قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «لَا يَشْكُ مُسْلِمٌ أَنَّ أُمَّ حَرَامَ كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّمَةً، فَلِذَلِكَ كَانَ مِنْهَا مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا عن أبي مُحَمَّدٍ الْبَاجِي عَنِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ قُطَيْبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ مُزَيْلٍ قَالَ: «إِنَّمَا اسْتَجَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقُلَّ أُمُّ حَرَامَ رَأْسَهُ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْهُ ذَاتٌ تَحَرَّمَ مِنْ قِبَلِ خَالَاتِهِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ كَانَتْ مِنْ بَنِي الشَّجَارِ، وَقَالَ: وَقَالَ بُؤْسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: قَالَ لَنَا ابْنُ وَهْبٍ ^(١) «أُمُّ حَرَامَ إِخْذَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

(١) عمدة القاري (١١/٩٨-٩٩).

(٢) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، القهري، أبو مُحَمَّدٍ المصري، مولد يزيد بن زمانة القهري، متفق على توثيقه وقصده، قال ابن حبان: «جمع ابن وهب وصنف، وهو خبط على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وغني بجميع ما رَوَوْا من المسانيد والمطابع وكان من»

المبحث الثاني: الإشكال وجوابه

الرِّضَاعَةُ فَلِذَلِكَ كَانَ يُقْبَلُ عِنْدَهَا وَيَتَّامُ فِي جِجْفَرِهَا وَتَقُلُّ رَأْسَهُ» ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَيْضًا: «أَيُّ ذَلِكَ كَانَ فَأُمُّ حَرَامَ تَحَرَّمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ - ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثَ جَابِرٍ، وَعَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي، وَعُقَيْبَةُ بْنُ حَامِرٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الْخُلُوةِ - وَهَذِهِ آثَارٌ ثَابِتَةٌ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَحَالُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَهُمْ عَنْهُ».

سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ^(١).

ومن بَالَعَ في رد المحرمية الدُّمَيَّاطِيَّ، وقد أَلَفَ في ذلك جزءاً كما تقدم في كلام ابن الملقن.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَبَالَعَ الدُّمَيَّاطِيَّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْمَحْرُمِيَّةَ فَقَالَ: ذَهَلْ كُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ مِنَ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ أَثَبَتْ لَهَا خُؤُولَةً تَقْتَضِي تَحْرِيمَةً؛ لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَالْإِلَاحِ أَرْضَعَتْهُ مَغْلُومَاتٌ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَتَّةِ سِوَى أُمِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الثَّجَارِ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ فَلَا تَجْمَعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلَمَى إِلَّا فِي عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بَحْذَمَا الْأَعْلَى، وَهَلِوْ خُؤُولَةً لَا تَثْبُتُ بِهَا تَحْرِيمَةٌ لِأَنَّهَا خُؤُولَةٌ تَجَازِيَّةٌ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هَذَا خَالِي: لِيَكُونُوا مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ أَقَارِبُ أُمِّهِ أَيْمَةٍ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ لَا يَمِينُهُ لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرِّضَاعَةِ»

أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ، ص: ٦٥

قَالَ الْعَيْنِيُّ: «وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: كَانَ ﷺ يَزُورُ أُمَّ سُلَيْمٍ لِأَنَّهَا خَالَاتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: إِحْدَى خَالَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الثَّجَارِ وَأَخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ أُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ، وَأَنْكَرَ الْحَافِظُ الدُّمَيَّاطِيَّ هَذَا الْقَوْلَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خُؤُولَةٌ بَعِيدَةٌ لَا تَثْبُتُ حَرَمَةٌ وَلَا تَمْنَعُ

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الحريم (١٩٦٨/٥ رقم ٤٨٣١) - وفي عدة مواضع أخرى -، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع (١٠٧٢/٢ رقم ١٤٤٩).

اِشْكَاكُ الْجَوَابِ

في

يَحْتَكِرُ أَمْرًا مَبْنُوتًا مِلْحَانًا

دراسة تأصيلية تطبيقية تبين المنهج العلمي في الإجابة
عن الإشكالات التي ربما تعرض في بعض الأحاديث

تأليف

د. علي بن عبد الله الصبيح

تقديم

فضيلة الشيخ المحدث

عبد الله بن عبد الرحمن السعيد

مِنْ الْبَحْرِ^(١) . فَهَلَكَتْ^(٢) .

٢٠٣٣٦ - قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَمَّ حَرَامٍ إِحْدَى مَخَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

الرِّضَاعَةِ ، فَلَيْلِكَ كَانَ يَقِيلُ عِنْدَهَا ، وَيَتَأَمُّ فِي حِجْرِهَا ، وَتَقْلِي رَأْسَهُ .

(١) قوله : حين خرجت من البحر ، أراد به حين خروجها من البحر إلى ناحية الجزيرة لأنها دفت هناك .

(٢) الموطأ : ٤٦١ ، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في الجهاد (٢٧٨٨) باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء وفي الاستدكان (٦٢٨٢) باب من زلر فوماً فقال عندهم ، وفي التفسير (٧٠٠١) باب رؤيا النهار ، ومسلم في الجهاد والإمارة ج (١٩١٢) في طبعه عبد الباقي ، باب : فضل الفزوة ، وأبو داود (٢٤٩٠) ، والنسائي ٤٠/٦ - ٤١ ، والترمذي (١٦٤٥) في فضائل الجهاد : باب ما جاء في غزو البحر ، والبيهقي في السنن ١٥٦/٩ - ١٦٦ .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٧٧) باب غزو المرأة في البحر ، عن عبد الله بن محمد ، عن معاوية بن عمرو ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن أنس بن مالك .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٩) باب فضل من يصريح في سبيل الله فمات فهو منهم ، عن عبد الله بن يوسف ، وابن ماجه في الجهاد (٢٧٧٦) باب فضل غزو البحر ، عن محمد بن ربح ، كلاهما عن الليث ، بهذا الإسناد .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٤) باب ركوب البحر ، ومسلم (١٩١٢) (١٦١) في الإمارة : باب فضل الفزوة ، والبيهقي ١٦٦/٩ عن خلف بن هشام ، والنسائي ٤١/٦ في الجهاد : باب فضل الجهاد في البحر ، عن يحيى بن حبيب ، وأبو داود (٢٤٩٠) في الجهاد : باب فضل الفزوة في البحر ، عن سليمان بن داود الحنكي ، وأحمد ٤٢٣/٦ عن سليمان بن حرب ، كلهم عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، ٤٠ .

وأخرجه أحمد ٣٦١/٦ ، والطبراني ٣٢١/٢٥ من طرق عن حماد بن سلمة ، عن يحيى بن سعيد ، ٤٠ .

وأخرجه أيضاً ٤٢٣/٦ عن عبد الصمد ، عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، ٤٠ .

الاستبصار

اجتمع لهذا كتب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ"
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاقتصاد

ناظر في ظهير الأرض - بتدقيقه
أصبح من حشائمه ما لا ي
"تأليفه"

تصنيف

ابن عبد البر
الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

٣٦٨ هـ . ٤٦٣ هـ لقد كان أبو عمر بن عبد البر من محوري العلم
وأشهر فضله في الأقطار
"تأليفه"

يُطَبَّعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ كَمَا مِلَّ فِي ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا
بِالْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ خَمْسِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ عَزِيزَةٍ

المجلد الرابع عشر

وَقَدْ أُصْبِلَ وَخُجَّجَ نَصُوصُهُ وَرَقْمَتْهَا
وَقَدْ نَسَّأَتْهُ وَصَنَعَ فَهَارِسُهُ

الدكتور عبد الحميد بن قلعجي

دار الوفاء
حلب - القاهرة

دار قتيبة للطباعة والنشر
دمشق - بيروت

المباحث العربية

﴿أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ كَانَ يُعْطِلُ عَلَى كَمِ حِرَامٍ لَيْسَتْ حِلًّا لَنَا، أَمْ حِرَامٌ وَجَعَلَ
الْحَدَّ وَالْزَجْرَ، يَلْتَظِعُ، يَكْتَسِرُ التَّجَمُّعُ وَكَانَ النَّبِيُّ رَمَى حَقْلَ أُمِّي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -
كَعْبَةً عَدَدَ فِي الزَّوَامَةِ الْفَلَاكِيَةِ وَالْثَقَلِ وَالْزَّوَامَةِ، وَيَقَالُ لِهَذِهِ الْقَرْيَةِ، يَمْلِكُ قَامَ مَسْلُومٍ
الْمُصَادَاةَ وَقِيلَ: لِمَلِكِي وَالْمَرْصِ وَالْمَعْمَرِ مَخْلَقَاتِي رَوَى عَنْهُ الْفَقِيهُ فِي مَوْجِزَةِ تَهْذِيقِ
وَمِنْ صِهْدِهِ وَقِيلَ: اسْتَرْجَعْنَا وَتَكَفَّرْنَا فَتَعَفَّنَا

قال النبي: وإنك خطيئة علي أنها كانت دعواته صلى الله عليه وسلم، وأنتم في الهلابة
بالله، فقال ابن عبد البر: إنني في أم حوران أرى أصحاب رسول الله ﷺ أو أعتكوا أم سلبية فاستمرت كل
منهم ما أو حوران من الرضا، فقلت كل جند عنده يسأل منه ما يعجز عنه، فخرج في بيته من
مصارف وأهل بيته، فبينا كان في بيته ليلة أربعاء من المحرم، وقال ابن التبريزي: سمعت بعض
العلماء يقول: كانت أم سلمة أم المؤمنين بنت عبد الله ﷺ في الرضا ليلة قال ابن عبد
الله: وأبوه كان في مصر له

وقال بعضهم ثم أتى أم هانم محمداً بنى صلى الله عليه وسلم، وأثنى من خصوصته صلى الله عليه وسلم غلات، لأن ما كان يستدل أريه من روضته، فكذب من غيرة مما هو أتمنى عنه، وهو الجور عن قول علي بن أبي حمزة، وقد اتفقوا على هذا القول بأن الشخص لا يتنبت إلا بمشال، ولو لم يتنبت بمشال لكان لأصل آدم الشخصية، وهو الإلهام، به في إلهامه حتى يلدغ على الشخصية لينزل، وقال بعضهم ابن عمر بن عبد العزيز، فقال وأحسن الإلهامه من الشخصية، ولا يردعها كنهها لا تنبت إلا بغيره، لأن الأصل في ذلك واضح، والله المبدأ في الرد على من ادعى المحرمية، فقال علي بن أبي حمزة أم هانم ادعت أنها بنتي **علي** من الصفة أو من النسب، وكل من نسب لها حذرة بنفسه المحرمية لأن أمه صلى الله عليه وسلم من النسب، والآن أخصه بضموت، فمن عجب أحد من النصارى البنية، سمى أم هانم البنية، ثم قال، وأنا خير هذا لما، تع في الشخص أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يخلو على أحد من النساء إلا على زوجته، وإلا على أم هانم، فقلت له فقال أريدك قتل أم هانم، يعني «هانم» من هانم، وكان قد قتل يوم بشر عورة، وهم جميع النسل، أي حمير بن أم هانم، هذا الصغرى في الشخص وليس سائر غيره، صحت الجاهل في أم هانم، فقال ما ضاعته، إنما أمهاتنا بنتا من بار وأخت، وكذب كل واحد منهما، ثم أتى من ذلك الجاهل وهما بن برحق، أوهما عنه، بالجملة مشتركة فيهما، وقد انضم إلى هذا التفسير - لغة الهمزة - كثر اسم هانم، انتهى **علي**، وقد حوت الكلمة بمشالنا المضموم بجملة، وأما حذرة من روض الشخصية، انتهى إلى من الإلهام، فهو

أو قل العبد المخلص على أنه ليس في الحقيقة ما يربط على الخطوة بامر حرام. يفعل لذلك كأي مع ولد أو حفيد أو زوج أو ناسخ، قائل الصانع أن حصر وفرد احتساب كقول: لكنه ؟ يرفع الإحتساب من أصله. لهذا التعلل في نهاية الراس وبهذا الفصح في العجز لله

فَتَحَ الْمُبْعَدُ
شَرَحَ صَحِيحَ مُسْتَلِمِ

كتاب الفقهية - كتاب الفقهية
كتاب الفقهية - كتاب الفقهية
كتاب الفقهية - كتاب الفقهية

أَجْمَعُ الْمَكَايِدَ

الفتاة العتيقة
مكي يافيق هاشم

دار الشروق

يطلب للزنا هو من حال الرجل - كما قال ابن جلال - قال: «وقد أن التوكيل والتوكين إذا علم أنه يسر صاحبه ما يفسد من ذلك بغير له فعل» - ولذلك أن عبادة كان يسر أكل رسول الله ﷺ ما فعلته له أمراً ولو كان يسر ذلك فليس منه - وعليه أمره بأن عبادة حيث لم يكن زوجها لا تقدم - فلهذا - لكن ليس في الحديث ما يثبت أنها كانت حيث لا زوج - إلا أن في كلام ابن حزم ما يقتضي أنها كانت حيث لا زوج - وفيه خدمة المرأة للعبادة بتولية رأسه - وقد أشكل على جلاله على عبادة قال ابن حزم: «أقول أن أم حرام أرحمت رسول الله ﷺ أو أختها أم سلمة فعبادته كل منهما أمه أو حاله من الزيادة فذلك كان يتم حينها وطلب منه ما يجوز للزنا أن يتكلم من عبادة» ثم سأل يستدل على عيني ابن أبي عمير بن مزين قال: «إذا استحل رسول الله ﷺ أن يفتي أم حرام رأسه لا ما كانت منه فذلك حرم من قبل حاله» لأن أم حزم لطلب منه كانت من بني النجار - ومن طريق يونس بن حزم الأحملي قال: قال ثنا ابن رسول أم حرام إحدى حالاته ﷺ من الزيادة فذلك كان يتناول متصفاً وتمام في خبرها وتكلم رأسه - قال ابن حزم: «يرى وأما كان ليس حرم له - وجوز أبو القاسم بن الجوهري والزهري والشافعي فيها فتكون ابن جلال منه بما قال ابن حزم قال: «وقد عرفت أن ذلك لا يوجب أم حزم عند الطلب» - وقال ابن الجوزي: «صحت بعض الأحكام بقوله أخت أم سلمة أخت رسول الله ﷺ من الزيادة» - وحكي أن عمرو بن خالد ابن ربيعة ثم قال: «وقد عرفت أن ذلك لا يوجب أم حزم عند الطلب» - ثم قال: «ويعتدل أن يكون ذلك قبل الحجاب» - وقد بان ذلك كان بعد الحجاب يوماً - وقد عرفت أن ذلك كان بعد حجب الزناج ووجه ما يفسد الأول بأن المحاصر لا يفتد بالاحتجاب - وتكون الفتنة من ذلك الأصل عدم المحصورة - وجوز الاحتجاب - في أمهات حتى يقوم على المحصورة دليل - وبإلغاء التمسك في الرد على من ادعى المحرقة فقال: «فعل كل من زعم أن أم حرام إحدى حالاته ﷺ من الزيادة أو من نسب ذلك من أمه فمداخلة حرمه» لأن أمهات من نسب ذلك أو دعت به فمداخلة ليس بين أمه من الإحصاء فتنة - سوى أم حزم لطلب وهي على ذلك محرومة من زفير في بيت من خرافة بن حازم بن قيس بن حنظلة - وأم حرام هي بنت شيبان بن خالد بن زيار بن حرام بن حنظلة بن طاهر الغنوي - فلا تقتصر أم حرام على ذلك من قيس بن حزم حينها إلا ما - وقد عرفت لا تشبه بها حرمها لأنها مؤلفة من ذرية - وهي كقولها ﷺ لعمد بن أبي وقاص: «هذا علي - أكرهه من بني زهرة وم لأقرب أمه أمه» - وليس بعد أمه لا من نسب ولا من فرجها - ثم قال: «وإذا تقرر هذا فقد تبيّن أن الصحيح أنه ﷺ كل لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزدواجه - إلا على أم سلمة لطلب له فقال: «أرجو أن أفتي أمهات من بني حنظلة» - وكان هذا قبل يوم بئر معونة - قلت: وقد عرفت فتنة في التمسك - باب فضل من جازها - وأرجو هناك وجه الجمع بين ما أمه هذا المحرومة ما دل عليه حديثه في باب في أم حرام بما جعله أمهات أمهات كانت في ذواتها كل واحدة متصفاً في بيت من ذلك الشهر - وحرام بن سليمان أمرها بما قالت فقتركا فيها - ولما عرفت قصة أم حزم قاله سليمان بن عمرو بن أمية أنها قاتلت أم حرام في أم حرام - وقد عرفت أن الله المذكورة تكون أم حرام عظم الله ﷺ وقد عرفت الفتنة بعد الله المحرم عنده وأصل غايته ورفع الفتنة التي تقع بين الأبواب منهم - ثم قال السميني: «حق أنه ليس

فتح الباري

بشرح صحيح البخاري ومسلم

الإمام المحدث
أحمد بن علي بن حنبل
العسقلاني
٢٢٢ - ٢٤٢

الجزء الحادي عشر

دار محمد وأيوب والشيخ
والمصنف الشريف - وقد طبعها في كل مدينة

بجدة مكة المكرمة

المكتبة السلفية

العبد

مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصِّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

في مشيخة شحدة

PWA-1-A2 = DYE-2A2

مختصين، وتتميز ونشأ
المرکز رفعت فوزی جید والای
استاد و شاعر و محقق و مترجم و مؤلف و

الناشر مكتبة التحاقي بالعمارة

٢٦ - وبه القائل ، فأحمد بن إسحاق ، لما ملك ، من ابن شهاب ،

= ابن رجب لم يقل: وقال غيره، بل كان في أصل طه عليه السلام مسجوداً هناك أبداً عن ربه تكفيرا
 عن خطيئته كما هو المروي عنه، وهو لما أمر كل من طبع وقول ربه، فيكون ذلك من خصائصه
 ثم قال: وبما أن يكون ذلك على الحجاب، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب بوجه، وقد قلنا
 في قول الكلام على حرمه أن ذلك كان بعد حجب فروع ورد حجب الأول بأنه المخصص لا الترتيب
 بالأحوال، وقولنا قلنا مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية، وهو الأقوى، به أن الله حين يأمرك
 على الخصوصية دليل، والله القاطن في قوله على من اتقى غلبة فقال: فكل كل من رغب أن لم حرام
 إحتج بحالات التي حصل طه عليه وسلم من الإغتراب أو من السب وكل من أعتد لما يؤخذ يقتضي حرمه،
 لأن إتهامه من السب والافتراء حرمات ليس فيها أحد من الأمصار، بل هو من جهة الطلب
 وهي مفسدة تمت حموم بين زيد بن أبيه بن عكرمة بن جابر بن عبد الله بن جابر بن جابر، ولم حرام من
 بنت حنيفة بن جابر بن زيد بن عكرمة بن جابر بن عبد الله بن جابر بن جابر، ولا يمنع أن حرام ومسلم إلى
 بن جابر بن عبد الله بن جابر، وهذه حوزة لا تفتي بها حرمه بأنها مؤثرة غلبة، وهي كقولك صلى
 الله عليه وسلم لمسلم بن أبي وهش، هذا حائل، وكقولك بن أبي جعفر وهم أقرب إليه أبداً، وليس مسلم
 بن أبيه أبداً لأن السب ولا من لمسلم، ثم قال وقال غيره هذا قد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه
 وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا من أذنوا به، إلا على من صلى الله عليه فقال: أرغبوا على
 أمومتها مني، يعني حرام من محبة، وكان قد دخل يوم هو مسجوداً، قلت: وقد قلنا قلنا في إتهام
 في باب فضل بن جابر عكرمة، وأوصفت حذافه وجه الحجب من باب إتهام هذا الحجب ومن باب ما
 حديث ثوبان في لم حرام بن حنيفة بن أبيه كان في دار واحدة كل واحدة منها في بيت من ذلك
 الدار، وحرم بن حنيفة أمومتها هذا خلفاً مشتركاً فيها، وإن ثبت حرمه أن عبد الله بن حنيفة كان
 شريكاً فيها فقولنا فما كقولك في لم حرام، وقد انتقل إلى القصة المذكورة كقولك في حريم النبي
 صلى الله عليه وسلم وقد جرت قضية مختلفة المقوم حجب وأصل حجب روي الحجب التي تقع بين
 الأمسب عكرمة، ثم قال القاطن: قل أن ليس في إتهامه ما يدل على إتهامه بأمر حرام، وأصل ذلك
 كان من رآه أو سلم أو زوج أو تابع، قلت: فلو جازع فري، لكنه لا يمنع الإحتكال من ذلك
 لعدم الغلبة في تهيئة الفرائض، وقد اتهم في إتهامه، وأما الأمصار دعوى الخصوصية ولا مفسدة كبرية
 لا تمت إلى جابر، لأن شليل على التمام، والله أعلم

٩٩ - ج (١ / ٧٧) (٤) كتاب الفروع - (٢٥) باب الاستسقاء في المطر - من طريق
عبد الله بن عبد الله بن عباس بن موسى بن عيسى بن محمد بن علي بن أبي طالب (١٦١)

م (٢١٢/١) (٢) كتاب الطهارة - (٥) باب الأضفار والامشاط والامسح - من طريق
عبد بن حمزة، عن مالك، عن ابن شهاب، قال: (٢١٢/٢) (٢)

علاوہ یہ کہ ان حلقہ میں چھوٹے سے بڑے قصبے، اور تمام اہل انصاف کے لئے یہ ایک نیا اور دلچسپ موضوع ہے۔

الْعُبْدَةُ

مَنْ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

فِي مَشِيخَةِ شَمْعَةٍ

٤٨٩ - ٥٧٤ هـ = ١٠٨٩ - ١١٧٨ م

— ❦ —

مُصَنَّفٌ وَمُتَرَجِّمٌ وَمُعَلِّمٌ

الْمُؤَلِّفُ وَالْمُتَرَجِّمُ وَالْمُعَلِّمُ

أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

الْبَاشِرُ مَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِ بِالْمَدِينَةِ

من ملاحظتي على صورت الرجل فيه إذ ينسب لأجزاء من ذلك ، وحسن أسمائه ذلك بالمثل العشر
ولما ذكره في كتابي من الاستمرار بأماكن تخصن فلا حرج فيه ، وفي الحديث جواز تسمية العبداء وأن
من يوت غلاما يخلع ابن خلد في القبر ، كما قال ابن عبد البر وهو طبع القصة ، لكن لا يلزم من
الاستمرار في أصل العبداء في القبر ، ولا ذكرت في « باب العبداء » من كتاب العبداء كانوا
من جلاله شهيد بأنه لم يخل ، وفي مشروعي القصة ما فيه من الإحصاء على تمام قليل ، وجواز إخراج
ما يؤيد ذلك من قبل وغيره ، وفي مشروعي العبداء مع كل شيء كقصة العبداء على من خواصه ينسب
وكان أبو ذلك القصة يؤيد من مشروعي يؤيد ، ولدت قليل القاري إذا عرفت فيه ، وقال بعض
المرجع في فضل العبداء إلى يوم القيامة قوله فيه : « ولست من الآخرين » ولا يهمل الآخرون ، ولا
المرجع ، وعلى ظاهر أن ذلك بالآخرين في القصة العبداء الثانية ، ثم يأتي من فضل العبداء في القصة
لا يحصر في فضل قوله في حد ذاته كقول ، وفي عروب من أسير أبي علي عليه وسلم كما سيج
تولع كمال ، وذلك منقول من كلامه يوم : « ما أعظم بقاء الله بعد وأن فهم أستاذ قوة وشوكة
وبكائه في القبر ، وأقيم يستكون من الله ، حتى يذوقوا القبر ، وإن أم حرام يهتدي إلى تلك القصة ،
ولما ذكره مع من يخرق الشر ، ولما لا يترك ذلك القصة الثانية ، وفي جواز الخروج إذا عرفت من القسم ،
والعبداء عند حصول الضرر فيصحبك على أنه عليه وسلم إحصاء بما روى من إحصاء أنه أمره علم عباد
عبد ، وما تكلم في ذلك على ذلك ، وما يؤيد في بعض طرقه بلفظ نصب حصول على ذلك ، وفي
جواز ذلك العبداء في قوله « ما عظم بقاء الله » وأما قوله « ما عظم بقاء الله » وأما قوله « ما عظم بقاء الله »
والمعبد له وهو ذلك ، ولما عظم بقاء الله العبداء من حال زوجها لأن الأصل أن القدر في بيت المرأة
هو من حال الرجل ، كما قال ابن خلد ، قال : « وفي أن الرجل والمؤنن إذا علم أنه يترجى حاشية ما
يشاء من ذلك سائر له بعد ، ولا شك أن عافته كان يترجى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عظم
أمره وأمر كان يترجى حاشية ما ، وعليه القرضي بأن عافته حاشية لم يكن زوجها « لا قدم . قلت :
لكن ليس في القصة ما ينفي أنها كانت حاشية ذات زوج ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يخصي أنها
كانت حاشية حوا ، وفي عنده المرأة العفيف بلفظ رأسه ، وقد التفتل هذا على عافته قال ابن عبد البر :
أقول أن أم حرام أرخصت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمها لم يمنع عفتها كل حاشية له في حاشية
من قرصانه فذلك كان أيام صفها وذلك بعد ما يجرى التسمم أن يراه من عافته ، ثم سأل بسند إلى
بعض من يرويه من مؤمن قال : « إنما استعير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطلق أم حرام رأسه لأنها
كانت من ذات حرم من قبل خلافة ، بأن أم عبد المطلب عطفه كانت من بني النضر . ومن طريق عرس
ابن عبد المطلب قال : قال لما من وحب أم حرام إحدى علاته التي صلى الله عليه وسلم من قرصانه
عطفه كان قليل حاشية ويقيم في حرمها وتطلق رأسه ، قال ابن عبد البر وأنها كانت هي حرم له ، وحرم
هو نفسه من الطهرى والعقوبة والمهابة فيها حكمة ابن خلد ما قال ابن عبد البر : « وقال غيره
« إنما كانت عطفه لأنه أم سعد عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي عطف بعض العبداء يكون : « كانت أم سلم
لمن أمها بنت وحب أم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرصانه ، وممكن غير غيره ما قال »

[illegible][illegible]

من أ. فاعله ميمك كذا يفتي محمد بن يونس في صحرا وعلى رأسه واثق عليه أن كان في
مصر ما قاله من روجه ففهم من هو ما يكون ذلك من غصانه واغترافه الحظية (أ. ٢)
مع ، كسر الضمير جمع سرى كالأوه جمع جرد فاعله محمل أن يكون غير آخ حاطمه في جرد
لكنه في أولهم وبعده أولهم ومحملة أن يكون غير آخ حاطمه في الأخرى وأولهم كذا
والأخرى في الجهد والأورع الطاهر دليل السبيل والمراحم من روجه كذا في أ. فاعله وهم
الحظية التي يكونون علم وهم غرة في الحرار على حاطمه في أ. فاعله في البحر صحت في
دوره وأولهم وشرعهم (١) قوله في مرة الثانية ادع فاعله محض ميم ، نت في صاعده في
الأخرى من فاعله في يد له بالانكسار من ميم في لاري أوب وازد في عالم في ميم
فهمس الأ. = قوله (أ. من الأول) في أ. فاعله في الركة واولهم في أ. فاعله في الركة
ولا ركة في فاعله في أ. فاعله في ركة واولهم في أ. فاعله في ركة واولهم في أ. فاعله في ركة
أو صبح وشرير في الخلافة وكذا في أ. فاعله في ركة واولهم في أ. فاعله في ركة
أ. فاعله في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة
أ. فاعله في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة
أ. فاعله في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة واولهم في ركة



بَلَوِّغِ الْأَمَانَةِ
مِنْ سِرِّ الرِّضَى الزَّيْنِي

﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾

اخذ عبد الرحمن ابنا
الشخير اسماعيل

➡ **نموذج السند** : صيغة الراسم ، ثم : مشروع الجرح بنقد العروة ما نظام نصر ➡

الحزب الثاني والعشرون

رقم بحثنا الشيخ عبد الله بن علي المصنف في كتابه جامع الترمذي في كتابها مجلد

(نسخه) کتابخانه محمد علی گانه شاه از آن که در ایالت قزوین است و به نام احمد
الدوله صاحب این شرح و در جای دیگر مشهور است به نام شرح عزوه الیه

2. $\frac{1}{2}$ 3. $\frac{1}{2}$ 4. $\frac{1}{2}$ 5. $\frac{1}{2}$ 6. $\frac{1}{2}$ 7. $\frac{1}{2}$ 8. $\frac{1}{2}$ 9. $\frac{1}{2}$ 10. $\frac{1}{2}$

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَبْطِطَ وَهُوَ بِضَعْدِكَ^(١٥)، قُلْتُ: أَمَا يُضْعِجُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فَقَالَ: «إِنَّمَا مِنْ أَلْهِي خُرْعُوا فَلَيْسَ خُرْعَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُزَكِّيُونَ لَتَبَّ خَلْقُ الْبَيْتِ» مُلَوًّا عَلَى الْأَمِيرَةِ لَوْ بَقِيَ الشُّلُوكُ عَلَى الْأَمِيرَةِ - قُلْتُ: اسْتَبْطِطَ - قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَتِمَّنِي مِنْهُمْ مَعِيَ لَهَا ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَتَنَّمَ ثُمَّ اسْتَبْطِطَ وَهُوَ بِضَعْدِكَ، قُلْتُ: مَا يُضْعِجُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا مِنْ أَلْهِي خُرْعُوا فَلَيْسَ خُرْعَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا مَلَكَ فِي الْأَوَّلِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَتِمَّنِي مِنْهُمْ قَالَ: «أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ» قَالَ: غَرِبَتْ الْبَحْرُ زَمَانًا مُعَلَّوِيَةً وَخِيفَ اللَّهُ عَنَّا فَطَرَعَتْ عَنْ دَاخِلِهَا لَمَنَاتٌ جَبْنَ خُرْجَتْ مِنَ الْبَيْتِ»

277 - شعيرة الحسين بن عبد الله، قال لنا أبو بكر القهري، قال أبو موسى - يعني يونس - قال لنا عبد الله بن وهب: [أَمْ حَرَامٌ] إحدى حالات النبي ﷺ من الرضا عنه، وقيل عنه^(١٥٠) ولذلك استجار النبي ﷺ اليوم في حجرها وَأَنْ تَقْلِي رَأْسَهُ^(١٥١)

(١٥) في نسخة: «الطبا» وحده يتم إلى نسخة أخرى
(١٥٠) ثم تثنى في هذه شعيرة في أوحيه فليتها مكثا. وفي أحد

(١) دولة يحيى في كتاب الجهاد، باب الفريسة في الجهاد 466/2، وابن القيم (١١7)، وأبو مصعب (209)، وأحمد بن أبي سلمة 340/2، وإسحاق بن عيسى 78/5 - فتح ١ - وفي الألب البغدادي (952)، وابن أبي عمير 70/١١ - 7١، وسلم بن يحيى بن يحيى القيساري 15٤8/3، وأبو عمرو بن العباس (2491)، والزهري من طريق من (1645)، والسنكي من طريق أبي القاسم بن العباس ٩8/5، وفي الكشي (4380) وابن حبان من طريق أبي مصعب (4447)، والزهري من طريق يحيى بن يحيى القيساري 1٥5/9 - ١٥6 - والزهري من طريق أبي مصعب (3738) صحيحهم من مائة

(2) ذكر هذا الحديث ابن عبد البر في التمهيد 326/١ - 327 دون أن يذكر من أبي استفاء وعمر في هذا فتح القدير 78/11

إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ

بِمَا لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَالْحَقْدَةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف
تقي الدين أحمد بن عبد القادر بن محمد القرني
المتوفى سنة ٨٩٥ هـ

تحقيق وتعليق
عبد مجيد الحميد النعيمي

المشرفة العامة

مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

والسلام (١) من حديث هشام ، عن إسحاق بن عبد الله ، عن أنس قال :
كان النبي ﷺ لا يدخل على أحد من النساء إلا على أرواحه ، وإلا لم سلم ،
فإنه كان يدخل عليها ، حتى له في ذلك ، قال : إني أرحمهم ، قال أنس ما سمع ،
وقال ابن عبد البر : ولم حرام هذه خلقه أن ينسب ملك ، أفت لم سلم
بذلك لمسلم ، لم أنس قال : ولقد أرحمت رسول الله ﷺ ، إذ لم سلم
جمعت لم حرام خلقه له من أرواحه ، فتلك كانت على رأسه ، ويسلم عندها ،
وتلك كان ينام عند أم سلم ، وتلك منه ما يجوز لدى المحرم أن ينام من
محرمه

ولا يترك مسلم أن لم حرام كسبت من رسول الله ﷺ المحرم ، فتلك
كان منها ما ذكر منها بما ذكرنا في هذا الحديث
وقد أوردنا غير واحد من شيوخنا ، عن أبي محمد عبد الله بن محمد
ابن علي ، أن محمد بن [يونس] أخبر ، عن يحيى بن إبراهيم بن حزين قال :
إذا استقبل رسول الله ﷺ أن تلي لم حرام رأسه ، لأنه كانت له ذات محرم
من أجل خلقه لئلا لم عبد المطلب من ملك ، كانت من بين القمار

وقال يونس بن عبد الأعلى : قال لنا ابن وهب ، لم حرام يحدى حالات
النبي ﷺ من الرخصة ، لهذا كان يحدى عنده ، ويسلم في حجرها وتلقى
رأسه

قال أبو عمرو بن عبد البر : أن ذلك كان ، لم حرام محرم من رسول
الله ﷺ

قال مؤلفه وطلبه ما ذهب إليه أبو عمرو ، وقع في صحيح البخاري من
حديث هشام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، حدثني أن رسول الله ﷺ
بعث خاله أنس لم سلم في سبيل ركب ، الحديث .

(١) (سلم بشرح النووي) : ٦٤٧/١٦ ، كتاب مسائل الصلاة ، باب (١٩) من فصل لم
سلم ، ولم أنس بن مالك ، وقال ، روى الله بركة وتلقى عليه ، حديث رقم (١٠٩)

إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ

بِمَالِ النَّسَبِ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَالْخُدَّةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف
تقي الدين أحمد بن عبد الله بن محمد القادر بن محمد المقرئ
افتقر سنة ٨٩٥ هـ

تحقيق وتعليق
عبد عبد الحميد النعيمي

للمشرف العاشر

مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

قال مؤلفه رحمه الله : لم يرد النووي رحمه الله بأن أم حرام كانت محرماً لرسول الله ﷺ من جهة النسب ، فإنه من أعظم الناس بنسبهما ، وإنما أراد الحرمة الرضاعية التي حكاهما ابن عبد البر وذهب إليها بلا شك .

وقال الحافظ أبو الفرج بن الجوزي : سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم بنت أبيه بنت وجه ، أم رسول الله ﷺ من الرضاعة وقتل ابن الحرس ، ويحتمل أن تكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأنه كثر بعد حجة الوداع .

وقال الحافظ شرف الدين عبد القادر بن القميلي : دخل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب ، لأن أمهات من نسب والنسب الرضاعية مطلوبات ليس لهن أحد من الأصهار قبله ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمي بنت عمرو بن زيد بن أبي بن عباس بن غنم ابن النجار ، ولم حرام بنت ملحان بن مطر بن زيد بن حرام بن جندب بن عمرو ابن غنم بن عدي بن النجار ، فلا تجتمع أم حرام وهي سلمي إلا في عمرو ابن غنم ، جنهما الأعلى ، وهذه غورلة لا تثبت بها محرمة ، لأنها غورلة مجازية ، وهي غورلة لعمد بن أبي وقاص : هذا أم لا في غورلة من بني زهرة ، وهم أقرب له وليس سداً لها لأنه .

ولما قرر هذا قد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فقيل له ، فقال : إني أرحمها قتل أخوها معي يخطو حرام بن ملحان ، فكان قل يجر مجونة ، قال على أنه ليس في الحديث ما يدل على الطهارة من أم حرام ولعل ذلك كان صحيحاً ولم لم خادم أو زوج أو تابع ، وهذا احتمال قوي إلا أنه لا يدفع الاستكثار من أصله ، لبقاء الملازمة في نظرية الركن ، وكذلك النوم في الحجر .

ولحسن الأجوبة : دعوى الخصوصية ، ولا يردعها كونها لا تثبت إلا بدليل ، لأن التليل على ذلك واضح ، والحمد لله وحده .

• • •

(٢٣٠)

كشف المشكل من

مسند أم حرام بنت ملحان

عائلة أمي بن عاتكة - أسلمت وبايعت - وكان النبي ﷺ يقبل مني بيها.

أخرج لها في الصحيحين حديث واحد^١.

٢٧٢٢/٢٥٢٨ - وفيها أنها كانت تلقي رأس رسول الله ﷺ^٢.

إنما كان رسول الله ﷺ يقبل في بيها، وتلقى رأسه لمراة بيها.

وقد روى أبو عمر بن عبد البر في كتابه "المعتمد" عن يونس بن

عد الأعمى قال: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ

من الرضاة. فهذا كان يقبل عندها ويأمن في حصرها، وتلقى رأسه

وعن يحيى بن إبراهيم قال: إننا استأجر رسول الله ﷺ أن تلقى رأسه أم

حرام، لأنها كانت من ذات حصر من قبل خلافة، لأن أم عبد المطلب

بن هاشم كانت من بني النجار^٣.

والشيخ: ما بين الكفعل إلى الظاهر والاشيح: فتن الشيخ وهو

الذي صغر في الحديث: الأشيح.

وقوله: قد أوجها أي وجه لهم الحق.

• • •

١) الشفاة ٢٧٢٢/٢٥٢٨، والاشيح ٢٧٢٢/٢٥٢٨، والإسالة ٢٧٢٢/٢٥٢٨.

٢) البخاري (٢٧٢٨٨)، ومسلم (٢٧٢٨٨).

٣) الشفاة ٢٧٢٢/٢٥٢٨.

كشف المشكل

من

حليته

الصحيحين

عنوان أبي الفتح محمد بن أبي الفتح

الكاتب علي بن الحسين البواب

الجزء الرابع

دار الوطن

الطبعة: خارج الطبع - ص ٣٣١٠

١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩

(والمعاني) في الزكاة على من ادعى الحرية قبل ذلك دعا كل من زعم انهم حرام إحدى حالات التي حلت الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من الرضاة أو من النكاح وكل من اعتد على حيلة تنقض حرمة لادن أهله من النكاح والطلاق أو منعه صلوات ليس بين واحدة من الأضداد التي سوى أم عبد القلوب وهي سلبت حرمة من زوجه من قبل من حرمت من عامر بن عثمان بن عيسى بن النضر وأم حرام من عبد مطلق بن حاتم بن زيد من حرام بن حبيب بن حاتم كور هذا فتجمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن عثمان بن زيد لا على وعنده حيلة لا تنقض حرمة لا بها حيلة ولا في غيره من قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لسعد بن أبي وقاص هذا حال النكاح من بين زهرة وهم أقرب أمه أمه وليس سعد أحد الأئمة لأن النسب ولا من الرضاة ثم قال: وإذا تقرر هذا فقد تبين في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان لا يدخل على واحدة من النساء إلا على أزواجه وإذا حل أم سلمة قبله قال لزوجها قل أنت حرام مني وهي حرام من مطلقين وكان قد قتل يوم باربعه (قال) الحافظ وأوصفت وجهه أجمع بين ما أفهمه هذا المصنف وبين ما نقله عليه حديث الثابت في أم حرام مما حسبه أنها اختان كانا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار وحرام بن مطلق أخوها مما وثقه مشر فيهما ثم قال: قال الحافظ على أنه ليس في الخبر ما يدل على أن أم حرام حرام قال: ولعل ذلك كان معوله أو خادم أم زوج أو تابع ولقد وهو احتياطي لئلا يرفع الإشكال من أصله لبقاء الخلاصة في تعلية الرأس وكذا الترمذ في المصنف (وأحسن الأنحوا) وهو من المصروية ولا يرتد عنها كبريا لا قبله إلا دليل لأن الله تعالى على ذلك وأصح أنه باعتدال (وأي دعوى) وضوح الدليل نظر قوله حال بدت في حياته وهذا في مطلق أي بدت أو انفرد في حياته والنسب في مطلقه. والوجه يكسر الواو ما يحفظ فيه التثنية مطلقا. والظاهر طرف من الخلق يصل فيه النساء والبن والنسب ويجمع على أسية قوله يصل بآركتين لغونا في أصله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أراد تمييز أصل الصلاة فإن المرأة إذا لم لا تشاهد أصله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في المسجد فإذ أن تفادها تلتها وتعلمها غيرها وتصل وتصل وصحته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في البيت (قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأم حرام حقتا) أي وأقضى عن بيته كما ذكره بعد. وهو على الترجمة في الحديث (قوله قال ثابت ولا أعلمه إلا قال أقضى الخ) أي لا أعلم إلا قال في هذا الحديث أقضى الخ صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عن بيته على بيته عن ولم يترك أقضى عن بيته ما حرام عنه أو مساويا له والسنة مروي وهو حال من مطلق حال فرأى عن مروي ومجيب مثل كتابه كتب (في الحديث) أنه الحديث على مشروعية دخول ربيس القوم بيت بعض ربيته لإعمال

لِمَنْهَا الْعَيْنُ الْمَوَدَّةُ

شرح سنن الإمام أبي داود

الإمام الحليل المحقق والشارف الزمان المحقق
عمر السب وفتح الباع صاحب التعليق والإرشاد الشيخ

عبد الرحمن بن أبي بكر

آج العبد الأحمق بالآمر المصنف

الجزء الرابع

الكتاب الثاني
الكتاب الثاني

شرح سُنَنِ لَنْسَائِي

المصحح
تَحْفِيزَةُ الْيَقِينِ فِي تَفْهِيمِ أَجْتَنَبِي

بإشراف
لجنة التدقيق والدراسة
مركز البحوث الإسلامية في دار الحديث الكويتي
الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ
الطبعة الثانية: ١٤٢٦ هـ

الجزء السادس والعشرون



شرح سنن النسائي - كتاب الجهاد

٢٩٠

ابن عبد الأعلى، قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى حالات التي **من الرضاة**، فلذلك كان يقبل عندها، وينام في حجرها، وتلقي رأسه. قال ابن عبد البر: وأما كان فهي محرمة.

وجزم أبو القاسم ابن الجوهري، والدودي، والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب، قال: وقال غيره: إنما كانت حالة لأبيه، أو جده عبد المطلب. وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كتبت أم سليم أخت أخت بنت وهب، أم رسول الله **من الرضاة**. وسكن ابن العربي ما قال ابن وهب، ثم قال: وقال غيره: بل كان النبي **محرمًا** يملك أمة من زوجته، فكيف من غيرها بما هو المحرم عنه، وهو المبرأ من كل فعل قبيح، ويقول ربه: فيكون ذلك من خصامه. ثم قال: ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب، ورؤا بأن ذلك بعد الحجاب جرماً.

قال الحفاظ: وقد ثبت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورؤا عن ابن الأثير أن الخصائص لا تثبت بالاحتلال، وثبتت العصة مسلم، لكن الأصل عدم الخصوصية، ويجوز الاحتداد به في الأمة حتى يلزم على الخصوصية دليل، وبالغ العميان في الرد على من أنشأ المحرمية، فقال: **فقط كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات التي **من الرضاة****، أو من النسب، وكل من ثبت لها خولة لنفسه محرمية، لأن شهاده من النسب، واللاتي أرفعه معلومة، ليس لهن أحد من الأصهار البتة، سوى أم عبد المطلب، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن أبيه بن جزيش ابن عمرو بن غنم بن حنظل بن النضر، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن حنظل بن عمرو بن النضر، فلا تجمع أم حرام، وسلمى إلا في حرم بن غنم جمعاً بالأعلى، وهذه خولة لا تثبت بها محرمية، لأنها خولة محاربة، وهي كقولها **لسمه بن أبي ولص**، فهذا خللي، لا تكونه من بني زهرة، وهم المازب أنه أمة، وليس حرمًا لأنها من النسب، ولا من الرضاة.

ثم قال: وإذا تقرر هذا، فقد ثبت في الصحيح أنه **كان لا يدخل على أحد من النسب إلا على أرواحه**، إلا على أم سليم، قبل له: فقال: **الرسميا** لئلا أخوها معي، يعني حرام بن ملحان، وكان قد قُتل يوم بدر مؤثماً.

وجمع الحفاظ بما حاصله أنها احتلت كلتا في دار واحدة، كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوها معاً، فالأمة مشتركة فيهما. قال: وإن ثبت فتنة أم عبد الله بنت ملحان التي تفضت عربياً، فالتقول فيها كالتقول في أم حرام، وقد انفرد إلى الأمة المذكورة كون أنس خادم النبي **من الرضاة**، وقد جرت العادة بمخالطة